المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

رئاسة الحكومة
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
Le Chef du gouvernement

كتيبات الاصلاحات

تدابير الدعم للقطاع الخاص

إصلاحات شاملة لتقوية دينامية الاستثمار والنسيج المقاولاتي

إصدار 2019

[...] ذلك أن المقاولة المنتجة تحتاج اليوم، إلى مزيد من ثقة الدولة والمجتمع، لكي يستعيد الاستثمار مستواه المطلوب، ويتم الانتقال من حالة الانتظارية السلبية، إلى المبادرة الجادة والمشبعة بروح الابتكار.

ويبقى الهدف المنشود هو الارتقاء بتنافسية المقاولة المغربية، وبقدرتها على التصدير [...] ولا سيما منها المقاولات الصغرى والمتوسطة، التي تستدعي اهتماما خاصا لكونها تشكل 95% من النسيج الاقتصادي الوطني [...]

الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى 19 لتربع جلالته على عرش أسلافه المنعمين.
29 يوليوز 2018

دعم القطاع الخاص كرافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

تنفيذا لبرنامجها، تولي الحكومة اهتماما خاصا لدعم النسيج الإنتاجي الوطني بالنظر إلى آثاره الإيجابية على جميع مؤشرات التنمية.

الآثار الاقتصادية

تحفيز الاستثمارات الأجنبية والوطنية

تحسين القدرة التنافسية للنسيج الاقتصادي

تحسين القيمة الاقتصادية المضافة

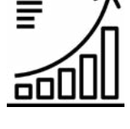

تقوية وتيرة النمو الاقتصادي

الآثار الاجتماعية

إحداث فرص الشغل

تحفيز القدرة الشرائية وتحسين مستوى المعيشة

تقليص الفوارق الاجتماعية

محاربة الفقر

رافعات أساسية لدعم القطاع الخاص

I.
التدابير ذات الأولوية
(QUICK WINS)

وقع على المدى القريب

التدابير ذات الأولوية لتحقيق مكاسب سريعة

1- تعزيز إطار تحفيز الاستثمار وتبسيط المساطر
2- اعتماد نظام تصاعدي يخص الضريبة على دخل الشركات
3- إقرار عفو ضريبي عن المتأخرين عن أداء واجباتهم خلال سنة 2018
4- تعزيز برنامج «تحفيز» لتعزيز التوظيف في القطاع الخاص

II.
إصلاحات هيكلية

وقع على المدى المتوسط والبعيد

مشاريع هيكلية ذات وقع مهم تتطلب مقاربة تشاركية تدريجية

1- إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار
2- إعداد ميثاق الاستثمار الجديد
3- تطبيق النظام القانوني المتعلق بآجال الأداء
4- إصلاح الإطار القانوني للمقاولة، من خلال اعتماد تعديل الكتاب الخامس من مدونة التجارة وتحديث نصوص قانونية أخرى تتعلق بالمقاولة

III. مشاريع موازية لتهيئة ظروف ملائمة لنجاح إصلاحات دعم القطاع الخاص

III.1. تنمية الرأسمال البشري

III.2. دعم البحث والابتكار

I.التدابير ذات الأولوية

الإجراء	1. تعزيز إطار تحفيز الاستثمار وتبسيط المساطر	2. اعتماد نظام تصاعدي للضريبة على الشركات	3. إقرار عفو ضريبي عن المتأخرين في أداء واجباتهم الضريبية خلال سنة 2018	4. تعزيز برنامج «تحفيز» لتعزيز التوظيف في القطاع الخاص
الأهداف	• تحسين القدرة التنافسية للمقاولات • تحسين مناخ الأعمال	• تخفيف العبء الضريبي على نسيج الشركات الصغيرة جدا والشركات الصغيرة والمتوسطة	• تعزيز الثقة لدى الفاعلين الاقتصاديين • ديون دافع الضرائب تجاه الخزينة العامة a تخفيض	• تحفيز إحداث فرص شغل جديدة وتحسين قابلية الشباب على • التشغيل تحسين القدرة التنافسية للمقاولات الجديدة
التدابير	• إرساء إعفاءات ضريبية محفزة للاستثمار الخاص برسم قانوني المالية 2017 و2018 • تعزيز التحول الرقمي للخدمات الإدارية وإطلاق 207 خدمة على الخط • تدوين ونشر 26 خدمة إدارية متعلقة بالمقاولة في موقع www.business-procedures.ma • الانطلاقة الرسمية للبوابة الوطنية للشكايات www.chikaya.ma • إحداث صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية بتخصيص غلاف مالي يقدر ب6 مليار درهم على مدى 3 سنوات	• اعتماد نظام تصاعدي للضريبة على دخل الشركات • تخفيض نسبة 20 % إلى 17.5 % للمقاولات التي يتراوح ربحها السنوي ما بين 300.000 و 1.000.000 درهم • تخفيض نسبة الضريبة على دخل المقاولين الذاتيين ب 50 %	• الإلغاء الكلي أو الجزئي للذعائر والغرامات والزيادات وصوائر التحصيل المتعلقة بالضرائب والواجبات والرسوم، الصادر في شأنها أمر بالتحصيل قبل فاتح يناير 2016 والتي ظلت غير مستخلصة إلى غاية 31 دجنبر 2017	• رفع عدد الأجراء الذين تتحمل الدولة الالتزامات الضريبية والاجتماعية المتعلقة بهم إلى 10 أجراء عِوَض 5 في النظام السابق، لفائدة المقاولات والجمعيات والتعاونيات حديثة النشأة، في حدود أجر 10.000 درهم عوض 6.000 درهم • الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للتعويضات المدفوعة من طرف المقاولات إلى الدكاترة الباحثين، في حدود 6000 درهم شهريا لمدة 24 شهرا

تعريف ببعض التدابير

مراجعة نظام الضريبة على الشركات

اعتماد نظام تصاعدي للضريبة على دخل الشركات في قانون المالية لسنة 2018

تخفيض نسبة الضريبة على الشركات من 20% إلى 17.5% للشركات التي يتراوح ربحها ما بين 300 000 و 1 000 000 درهم في قانون المالية لسنة 2019

مقارنة للضريبة المستحقة قبل و بعد إجراء النظام التصاعدي (أمثلة)

مبلغ الربح الصافي	مبلغ الضريبة على الشركات		نسبة تخفيض الضريبة
	2017	2019	
500 000	100 000 (500 000 x%20)	65 000 (300 000 x %10) + (200 000 x %17,5)	%35
2 000 000	600 000 (2 000 000 x%30)	462 500 (300 000 x %10) + (700 000 x %17,5) + (1 000 000 x %31)	%23

مبالغ بالدرهم

برنامج «تحفيز»

برنامج يمكّن الشركات والجمعيات حديثة التأسيس من الاستفادة من إعفاءات من الضريبة على الدخل والتحملات الاجتماعية

	قبل الإصلاح	بعد الإصلاح*
	2013	2018
الأجر الشهري الخام	6 000	6 000
التحملات الاجتماعية الشهرية	1 266 (مستحقة على الشركة)	1 266 إعفاء
الضريبة على الدخل	633 (مستحقة على الأجير)	633 إعفاء
المبلغ الموفر بعد الإجراء بالنسبة للشركات (عن كل أجير جديد لمدة 24 شهر)	0	45 516

* الترتيبات الحالية للبرنامج تحدد راتب خام أقصى يصل 10 آلاف درهم مما يمكن من الحصول على ربح تراكمي يقدر ب 89 800 درهم خلال 24 شهرا

تعريف ببعض التدابير

BUSINESS-PROCÉDURES

www.rabat.eregulations.org

تهدف المنصة الإلكترونية إلى تبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بالمقاولات، من خلال تقديم مراحلها، والوثائق اللازمة وكذلك المتدخلين خلال مختلف المراحل

تقديم البوابة الإلكترونية

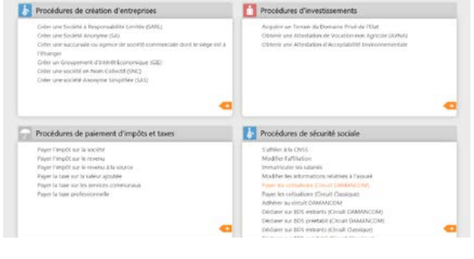

تقديم مختلف الإجراءات المعنية

البوابة الوطنية للشكايات

www.chikaya.ma

الهدف من البوابة الوطنية للشكايات هو تلقي شكايات ومقترحات المرتفقين وضمان تتبعها من طرفهم

وضع شكاية وتتبعها

تطبيق موبيل

II. إصلاحات هيكلية

	1. إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار	2. إعداد ميثاق الاستثمار الجديد	3. تطبيق النظام القانوني المتعلق بآجال الأداء	4. إصلاح الإطار القانوني من خلال اعتماد تعديل الكتاب الخامس من مدونة التجارة وتحديث نصوص قانونية أخرى
الأهداف	• تعزيز مبدأ الشباك الوحيد للمستثمر • تعزيز مواكبة المقاولات الصغيرة والمتوسطة • تسهيل مساطر الاستثمار • تعزيز التنافسية الاقتصادية للجهات	• عصرنة الإطار القانوني للاستثمار • تعزيز جاذبية المغرب للاستمارات الأجنبية • تحسين مقروئية الإطار القانوني المتعلق بالاستثمار • مواكبة تطورات النسيج الاقتصادي	• تعزيز ثقة النسيج الاقتصادي • تعزيز تنافسية المقاولات الصغرى جدا و الصغرى و المتوسطة • ضخ السيولة في النسيج الاقتصادي الوطني	• دعم وإنعاش الشركات التي تواجه صعوبات مالية واقتصادية واجتماعية • حماية المستثمرين الأقلية • تحسين شفافية إدارة الأعمال
التدابير	• إرساء الاستقلالية المالية والإدارية للمراكز الجهوية للاستثمار • إحداث درا المستثمر وشباك المقاولات الصغرى والمتوسطة • إحداث لجنة جهوية موحدة لدراسة الملفات الاستثمارية • إنعاش العرض الجهوي لجلب المستثمرين	• تحديث الإطار العام لسياسة الدولة لتحفيز الاستثمار • تحديد الامتيازات والمساعدات المباشرة والإعانات لمختلف فئات المستثمرين • إحداث نظام المصدر غير المباشر • تصنيف الشركات الناشئة	• رقمنة إيداع الفواتير • رقمنة مساطر أداء الممونين • تقليص آجال الأداء بالنسبة للإدارات والجماعات الترابية • إحداث مرصد آجال الأداء ولجن محلية للتتبع • تقليص آجال الأداء إلى حدود 50 يوم في متم يونيو 2019 (القطاع العام)	• اعتماد وإصدار القانون المتعلق بتعديل الكتاب الخامس • لمدونة التجارة الخاص بصعوبات المقاولة وإقرار المسطرة الودية، • دمج المستخدمين في المساطر ذات الصلة بصعوبات المقاولة • إصلاح قانون شركات المساهمة ومحدودة المسؤولية (إقرار مسؤولية أعضاء مجالس الإدارة والرقابة تجاه الأخطاء المرتكبة، إقرار حالة التنافي فيما يتعلق بالعضوية في مجالس الإدارة، ...)

تعريف ببعض التدابير

إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار

يهدف الإصلاح إلى تقليص مدة معالجة طلبات الحصول على رخص الاستثمار

قبل الإصلاح

عدم وجود آجال محددة قانونياً

≠

بعد الإصلاح

30 يوماً

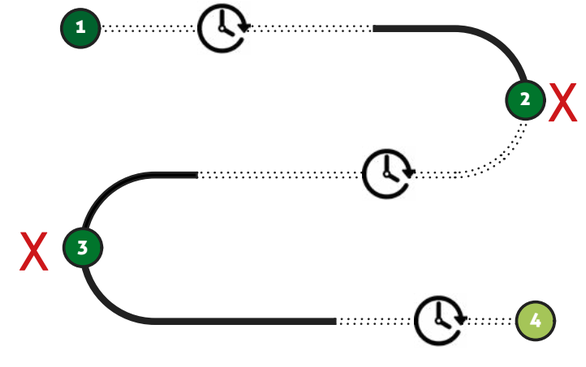

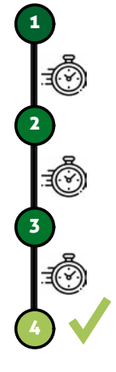

1 وضع ملف الإستثمار — 2 معالجة الملف — 3 التداول داخل هياكل اللجنة الجهوية للإستثمار — 4 الحصول على ترخيص الإستثمار

بوابات إلكترونية

إيداع وتتبع الفواتير
www.fournisseurs.gid.gov.ma/Lilmoqawala

Contexte

شكايات الموردين
www.delai-paiement-eep.finances.gov.ma

الأوراش	1.تنمية الرأسمال البشري	2. دعم البحث والابتكار
الأهداف	• ضمان التلاؤم بين التكوين والتشغيل • توفير كفاءات لتنمية الاقتصاد الوطني • فتح فرص إعادة التأهيل المهني والذاتي للشباب • تطوير البعد المهني لدى المتدربين	• إنشاء نظام يعزز ثقافة الابتكار • تحقيق قدرة تنافسية جديدة للمقاولات الوطنية • تعزيز دور نقل التكنولوجيا بين مراكز البحوث وعالم المقاولة
التدابير	• البدء في تفعيل مضامين الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين 2015-2030 عبر اعتماد قانون إطار يحدد خارطة طريق للإصلاح، واكبها رفع ميزانية القطاع ب 25% بين سنة 2016 وسنة 2019 • إعداد خارطة طريق متكاملة لإصلاح قطاع التكوين المهني (من أهم ما تضمنته إحداث المدن الجهوية للمهن والكفاءات) التي تم تقديمها أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس • تعزيز بنيات الاستقبال الجامعية، تطوير الدعم الاجتماعي للطلبة وتقوية البعد المهني بالجامعة المغربية	• إنشاء مدن الابتكار في الجامعات • إطلاق منحة خاصة لتمويل العمل البحثي للمهندسين المغاربة (CIFRE) • إطلاق صندوق بقيمة 500 مليون درهم لدعم المشاريع الناشئة والمبتكرة

تعريف ببعض التدابير

1.إحداث المدن الجهوية للمهن والكفاءات

يتم إحداث مدن المهن والكفاءات متعددة الأقطاب والتخصصات بالجهات تمكن الشباب من إكتساب المعارف وصقل المهارات لولوج سوق الشغل مع مرعات الخصوصيات الجهوية

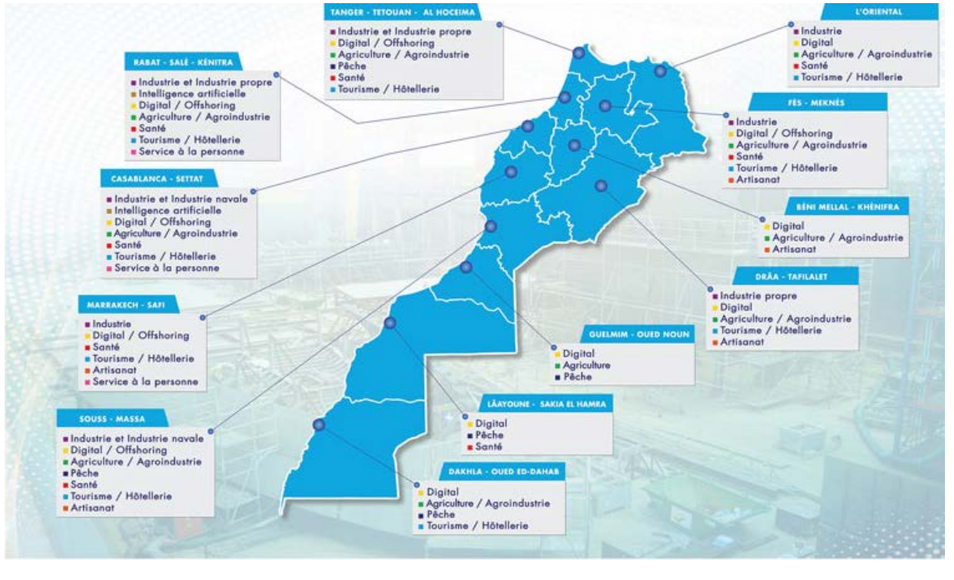

2.تطوير آليات دعم المشاريع المبتكرة

إطلاق صندوق بقيمة 500 مليون درهم لدعم المشاريع الناشئة والمبتكرة

INNOVATION

دعم : Idea Innov
قرض : Innov Start

500 مليون درهم

20 بنية مؤسساتية معتمدة للإنتقاء والمواكبة والتمويل

الهدف: مواكبة ما يقارب 300 من حاملي المشاريع والمقاولات الناشئة

تمويل الإبتكار و المبادرات الكفيلة بدعم النسيج المقولاتي

تأثير إيجابي على المدى القصير وعلى المؤشرات الهيكلية

مكنت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من إحداث تأثير إيجابي على المدى القصير، وكذلك على المؤشرات الهيكلية للاقتصاد المغربي

تأثير إيجابي على المدى القصير

- توقيع 119 اتفاقية استثمار، بقيمة إجمالية بلغت 124.6 مليار درهم منذ أبريل 2017.
- تسجيل زيادة قياسية في إحداث الشركات سنة 2018 (أكثر من 92 000 شركة)، وهو ما يمثل زيادة ب 16,5% مقارنة بسنة 2017، وهو أكبر ارتفاع منذ عشر سنوات.
- تسجيل أكثر من 100 000 مقاول ذاتي مند إطلاق النظام في مارس 2015.

تأثير إيجابي على المؤشرات الهيكلية

- تحسين تصنيف مؤشر ممارسة الأعمال ب 22 رتبة بين عامي 2016 و2020، وهو ما عزز مكانة المغرب بين الدول الثلاثة الرائدة إفريقيا.
- ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 43% حيث بلغ 32.8 مليار درهم سنة 2019.
- احتل المغرب المرتبة 75 على مستوى مؤشر التنافسية العالمي سنة 2018 وفقًا للمنتدى الاقتصادي العالمي.
- انخفاض معدل إفلاس المقاولات لأول مرة منذ سنة 2008.

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

رئاسة الحكومة
ⴰⵙⵜⵔⵓ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
Le Chef du gouvernement

WWW.CG.GOV.MA